

المخطط الاستعماري الفرنسي لضرب الثورة في منطقة الاوراس 1954-1955م

The French colonial plan to undermine the revolution in the Aurès region 1954-1955

قبرود عمراوي^{*1}

المخبر: دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، جامعة باتنة1 (الجزائر). amraoui.guiroud@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2024/12/25

تاريخ الإرسال: 2024/02/24

ملخص:

يتناول محتوى هذه الدراسة، موضوع على جانب كبير من الأهمية، يدخل ضمن التاريخ العسكري والسياسي للثورة الجزائرية، يتمثل بالخصوص في سلسلة الإجراءات الاستعمارية الفرنسية في المنطقة الأولى التاريخية "الأوراس"، تهدف الى ضرب الثورة وتصفيتها في المنطقة، من خلال مخطط استعماري جمع بين العمليات العسكرية، والبرامج السياسية والحرب النفسية، وذلك من خلال إشكالية تحدد طبيعة هذا المخطط وانعكاساته على مسار الثورة في المنطقة الأولى، وتناقش الاستراتيجية المضادة لجيش التحرير الوطني لإفشال المخطط الاستعماري في المنطقة، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة من 1 نوفمبر 1954م، الى أواخر سنة 1955م، وذلك من خلال استقراء مجموعة من الوثائق الارشيفية، والمصادر والمراجع الوطنية، والأجنبية، معتمدين في ذلك على المنهج التاريخي.

كلمات مفتاحية: الثورة؛ منطقة الاوراس؛ جيش التحرير؛ المحتشدات؛ الدعاية

Abstract

This study addresses a highly significant topic within the military and political history of the Algerian Revolution. Specifically, it examines the series of French colonial measures in the first historical zone, "Aurès," aimed at undermining and eliminating the revolution in the region. These measures were part of a colonial plan that combined military operations, political programs, and psychological warfare. The study explores the central issue of the nature of this plan and its impact on the course of the revolution in the first zone. Additionally, it discusses the counter-strategy of the National Liberation Army to thwart the colonial plan in the region, focusing on the period from November 1, 1954, to the end of 1955. This is achieved through the analysis of a collection of archival documents, as well as national and foreign sources and references, employing the historical method.

Keywords: Revolution; Aurès region; National Liberation Army; Concentration camps; Propaganda

* المؤلف المرسل.

1-مقدمة

شكلت عمليات أول نوفمبر 1954م؛ صدمة لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وما لبثت أن أدركت أن الأمر يتعلق بثورة مسلحة، تختلف عن سابقتها من الثورات، في تنظيمها وأسلوب نشاطها؛ فراحت تتخذ في إجراءات قمعية واسعة، لعلها تتمكن من فرض التهدئة، وإعادة الأمور إلى طبيعتها من جديد، ولتحقيق هذا الهدف؛ عمدت الإدارة الفرنسية إلى انتهاج استراتيجية خاصة، جمعت في تطبيقها بين الإجراءات العسكرية والسياسية، والحرب النفسية. فإلى أي مدى نجحت هذه الاستراتيجية في احتواء الثورة، والقضاء عليها في مهدها بمنطقة الأوراس؟ وكيف كان رد فعل الثورة على المخططات الاستعمارية؟

2-الرد العسكري الفرنسي على هجمات 1 نوفمبر 1954م بمنطقة الأوراس

اتفقت اغلب الروايات التاريخية حول الثورة الجزائرية، أن منطقة الأوراس أدرجت في الاستراتيجية الفرنسية ضمن أكبر المناطق الساخنة في الجزائر؛ ولذلك تم التركيز عليها، مع بذل كل الجهود العسكرية من أجل القضاء على التنظيم الثوري بهذه المنطقة، قبل انتشاره في بقية مناطق البلاد، فاتخذت جملة من الإجراءات القمعية لتصفية الثورة والقضاء عليها في منطقة الأوراس.

2-1-الإجراءات العسكرية (تطويق المنطقة)

حاولت الادارة الاستعمارية الفرنسية الانتقاص من هجمات أول نوفمبر 1954، وأظهرت شيء من التهوين والاستخفاف، ويتجلى ذلك من خلال الموقف الرسمي الفرنسي، الذي عبر عنه وزير الداخلية "فرانسوا ميتران" ((François Mitterrand، بقوله: أن "الرجال الذين نفذوا هذه الاعتداءات ضد الأشخاص والممتلكات، لا يمكن أن يحملوا بأي شكل من الأشكال الطابع العسكري". كما وُصفت عمليات أول نوفمبر بالقليلة، وفي مرحلتها الجنينية؛ إذ لم يتعدى عدد المجاهدين 1000 أو 2000 على الأكثر، ولذلك تم إرسال عدد قليل من الوحدات العسكرية إلى منطقة الأوراس، (Branche, 2014, p. 18). لكن يبدو أن هذه التصريحات قد أساءت التقدير، لأن هذه العمليات قد تطورت بسرعة فائقة، وشملت مناطق مختلفة من البلاد، أجبرت الإدارة الاستعمارية على اتخاذ التدابير الاستعجالية؛ فشرعت في شن عمليات عسكرية واسعة، خاصة في المناطق التي شهدت الهجمات الأولى للثورة، وعلى رأسها منطقة الأوراس.

و بناء على البلاغ الصادر عن الوالي العام للجزائر روجي ليونارد (Roger Léonard)، فقد تم فرض "حالة الحصار" على منطقة الأوراس بكاملها، وأُعلنت مدينة أريس منطقة خاضعة تماما للثوار، وأُعلنت حالة الحصار في بعض المدن، مثل "باتنة، وبسكرة، وخنشلة وتكوت"، وفُرض حصر التجول

ليلا، وأُغلق الطريق الرابط بين بسكرة وأريس (بلخرشوش، 2016، صفحة 351)، وبدأت الشرطة في شن حملة مدامات، واعتقالات، شملت شخصيات سياسية في حزب (ح ا ح د)، في إطار عملية عسكرية واسعة، أُطلق عليها اسم (البرتقال المر) (Simon, 2016, p. 27)، في محاولة تهدف الى السيطرة على الأوضاع في الأوراس، وإعادة الهدوء الى المنطقة، قبل استفحال الثورة وانتشارها في بقية مناطق البلاد.

وتم التصميم على إنجاح هذه العملية، وأعلن قائد فيلق جيش قسنطينة، الجنرال سيبلمان (*general Spillman*) في 2 نوفمبر 1954م، عن إرسال الفرقة الخامسة والعشرين المحمولة جوا، بقيادة الجنرال جيل (*general Gilles*)، مدعمة بفرق متنقلة من الدرك الفرنسي، وفرق من شركات الأمن التابعة للحرص الجمهوري، ومحصنة بقرار حكومي صدر في 6 نوفمبر 1954م، ينص على تطهير منطقة الأوراس، وشملت هذه العملية عدة نواحي مثل (أريس، وفم الطوب)، وكان فرانسوا ميران (*François Mitterrand*)، قد تدخل في البرلمان الفرنسي، مذكرا بالتدابير المتخذة في المجال العسكري، لاستعادة النظام والأمن قبل تشكيل الحكومة، وبناء على ذلك قام بزيارة الى منطقة الأوراس، بمعية الحاكم العام ليونارد (*Léonard*)، قادته الى عدة مناطق في الأوراس مثل (أريس، وفم الطوب، وتكوت، وتوفانا)؛ أين اشرف على تنفيذ خطة عسكرية، تهدف الى حشد القوات العسكرية المتوفرة، ونقلها الى ناحية أريس، وتشكل في معظمها من فرق المظليين، والسرايا الجزائرية، وفرقة "الصيادين الأفريقية"، وفرقة "القناصة"، حيث وضع على رأسها ابرز القادة العسكريين وهم: "الجنرال جيل (*general Gilles*)، و الكولونيل ديكورنو (*colonel di corno*) (Simon, 2016, p. 27). هذا الأخير الذي عاد لتوه من الهند الصينية.

وتزامنت هذه الإجراءات مع زيارة فرنسوا ميران (*François Mitterrand*) الى الأوراس، قادما اليها من بسكرة، وفي خطابه أمام جمع من الجنود، وزعماء الأعراس، أكد في كلمته: "على عزم الحكومة الفرنسية على تجنب وحماية السكان، لكن هذا لا يمكن أن يتجاوز الضرورات الأخرى التي تقع على عاتقنا... يجب أن يفهم الناس أنه يجب عليهم مساعدتنا، وإلا سيدفعون الثمن"، "والسماع للجيش الفرنسي بقصف المناطق "المتردة" بواسطة الطيران". ولو كان هذا على حساب السكان المدنيين الأبرياء، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمصلحة "العليا" الاستعمارية في الجزائر.

والجدير بالذكر انه بعد أسبوع من اندلاع الثورة، أرسل جون فوجور (*Jean Faujour*) خطة عسكرية الى الحاكم العام ليونارد (*Léonard*)، من شأنها - في نظره - أن تقضي على التنظيم الثوري، تنص هذه الخطة على القيام: " بإجراء عملية تمشيط واسعة في المنطقة، تستخدم فيها جميع الإمكانيات العسكرية، حيث أعيد استدعاء جيش الاحتياط، وإعادة توظيف قدامى المحاربين، لحصار منطقة الأوراس، وتطويقها من جميع الجهات، ثم شن عملية عسكرية واسعة داخل

الجبـال"، وتم تنفيذ هذه العملية في يوم 11 نوفمبر 1954م، تعرضت فيها القرى والمدـاشـر إلى الحرق والتدمير، بهدف ترعيب الشعب، وتشريده وتجويعه، في محاولة مكشوفة لعزل الثورة وخنقها، وإقامة نظام اجتماعي يسمح له بالسيطرة على السكان، واختراقهم بواسطة العملاء، والعناصر المخلصة للعدو، مثل المحاربين القدامى، الذين لديهم القدرة على القتال، وهي خطة مستوحاة من المبادرة التي اتخذها جان سيرفر (Jean Server)، ضابط سلاح الفرسان الاحتياطي، لرفع فيلق القوات الإسلامية (الغوم)، وربطهم مع القوات المتواجدة في منطقة أريس (Simon, 2016, p. 28). لتصفية الثورة والقضاء عليها في منطقة الأوراس.

وفي نفس السياق اقترح الجنرال شاريريـر (charrière)، خطة عسكرية، تهدف إلى تطويق جبال الأوراس من كل جانب، حتى يسهل تطهيرها، حيث وظف لها موارد هامة، وعمل على تكييف الوسائل القانونية لهذا الوضع، حيث تعرض الكثير للاعتقال الإداري لمجرد الشبه (Simon, 2016, p. 28). ولتنفيذ هذه الخطة، تقدم في يوم 02 ديسمبر 1954م، يطلب من الحكومة الفرنسية، أن تمنحه قوات إضافية وعتاد عسكري، وعلى إثر ذلك كُلف الفيلق التاسع عشر المتمركز جنوب الأوراس، بشق الطرق والمسالك في المناطق الوعرة، لتسهيل التوغل بالدبابات والشاحنات العسكرية في عمق الجبال (غسكالي، د س، صفحة 113). وفعلا قامت في شهر جانفي 1955م، بحملة عسكرية واسعة على جبال الأوراس، شارك فيها أكثر من 5000 عسكري، معززين بمختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك الطائرات المُنـبـلـة (بلخرشوش، 2016، صفحة 351). واستمرت هذه الحملة، ليزداد شراسة وعنفا في أساليبها الوحشية مع تطور الثورة في منطقة الأوراس، تنظيما ونشاطا ميدانيا، في منطقة تميزت بصعوبة تضاريسها وعزيمة رجالها.

وهو ما أكدته الروايات الفرنسية، حيث ذكرت: أن هذه العملية، وقعت في منطقة تتميز بتضاريسها الصعبة، ودروبها الوعرة، تكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر فادحة، خاصة في صفوف الوحدة (الأفريقية)، لأن هذه الأخيرة غير متعودـة على حرب العصابات (Simon, 2016, p. 28). وفي هذا الشأن لم يتردد الجنرال شاريريـر (charrière)، بالقول: "إن ما يجري حاليا في الجزائر ستكون له عواقب وخيمة"، وهو ما جعل الوالي العام ليونارد في اجتماعه مع السلطات المحلية بباتنة يقول: أن "تصفية المنطقة، والقضاء النهائي على "التمرد"، يتطلبان شهورا عديدة، بسبب ما يخلقه الميدان والمحيط، من صعوبات كبيرة، ومتنوعة" (الزيري، 1984، صفحة 127).

ولتجاوز هذه الإشكالية، قام الجنرال شاريريـر (charrière) بتنظيم خطة عسكرية خلال شهر جانفي سنة 1955م، أطلق عليها اسم الآلة المضاغطة (Rouleau Compressor) في منطقة الأوراس، حيث حشد لهذه العملية قوات عسكرية ضخمة، تتكون من (مناصرية، 2013، صفحة 264): أربع

كتائب، وطابور مغربي بناحية أريس، وستة كتائب، وطابور مغربي بناحية خنشلة، وكتيبة واحدة، وطابور مغربي بجنوب بسكرة، وثلاثة طوابير، ومجموعتان محمولتان لفيلق اللفيق الأجنبي بناحية تبسة، وكتيبة واحدة، وستة سرايا (Escadrons) بناحية باتنة، بالإضافة الى الكتيبة الثالثة من المظليين (قندل، 2006، صفحة 25). والجدير بالذكر ان هذه القوات كانت مستقرة في منطقة الاوراس، وجاهزة في أي لحظة لتنفيذ الهجوم على النواحي التي تشهد نشاطا متصاعدا للثوار في الاوراس.

ووفقا لهذا التوزيع العسكري، فإن مجموع القوات الاستعمارية الفرنسية المنتشرة في منطقة الاوراس -الى غاية منتصف سنة 1955- قد بلغ تسعة عشرة 19 فيلق، وثلاث كتائب، وستة سرايا عسكرية (مناصرية، 2013، صفحة 264). لتمشيط المنطقة، وترهيب سكانها، من اجل السيطرة على الوضع الأمني.

تواصلت هذه الحملة الى غاية شهر جوان من سنة 1955، وحسب ما ورد في التقارير الفرنسية: فإن كل التدابير قد اتخذت في المناطق التي تعرف نشاطا عسكريا متصاعدا للثوار، وادعت هذه التقارير أن هذه الحملة أفرزت نتائج جد مرضية، انعكست آثارها الإيجابية على السكان الأوروبيين (A.N.O.M. N° 31/4111). ويبدو ان هذه التقارير تحمل في طياتها جانبا من الدعاية الاستعمارية، للتقليل من قوة الثورة، ولعزلها وإفشالها والقضاء عليها، لان هذا التقرير تكذبه التعزيزات العسكرية الفرنسية، الوافدة الى منطقة الاوراس بصفة خاصة، والتي تدل على فشلها في القضاء على الثورة في هذه المنطقة.

وفي سياق التعزيزات العسكرية الفرنسية، لم تكد تمر ستة أشهر على اندلاع الثورة، حتى كتب المارشال جوان (Maréchal Joan)، الى رئيس الحكومة الفرنسية إيدغارفور (Edgar Faure)، يحثه على اتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة، ويقول: "إن الوضع في الجزائر خطير جدا، والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبئ باننا نسير نحو انتفاضة شاملة، تحت لواء الجهاد في سائر عمالة قسنطينة" (الزيري، 1984، صفحة 127). وعلى اثر لذلك ارتفع تعداد الجيش الفرنسي من 85000 عسكري سنة 1954 الى 100000 خلال شهر جوان 1955، ثم ارتفع الى 186000 عسكري في منتصف فيفري 1956، واستمر في التزايد حتى وصل الى 400.000 عسكري (قندل، 2006، صفحة 25). هذا واستمرت وتيرة الزيادة الى غاية نهاية سنة 1956م، وهو دليل واضح على الفشل الذريع، الذي نتج عن هذه العمليات؛ بفضل الضربات الموجعة، التي تلقتها القوات الاستعمارية الفرنسية في المنطقة.

ورغم الحشد العسكري الفرنسي على الأرض، فقد استمرت قدرات جيش التحرير الوطني في التصاعد، حيث لم تكد تمضي سنتان على انطلاق الثورة (Simon, 2016, p. 38)، حتى زاد عدد المقاتلين الجزائريين على الأرض، وارتفع عددهم من 1500 في نوفمبر 1954 إلى 60.000 أو 70.000، من المقاتلين المنخرطين في جيش التحرير الوطني (Rene, 1987, pp. 69-107)، ويقومون بنشاط مكثف،

وصل إلى 4000 عملية عسكرية شهرياً ضد المراكز الاستعمارية، المتواجدة في كل جزء من التراب الوطني الجزائري تقريباً (Jeffrey, 2016, p. 38). ولعل هذا يعود الى اقتناع الشعب بالثورة، وانخراط الشباب الجزائري في صفوف جيش التحرير: بفضل النتائج العكسية، التي تمخضت عن الحصار الفرنسي للقرى والمداشر الجزائرية.

ورغم تمركز الثورة في الريف الجزائري، فإن سياسة القمع الفرنسي لم تستثنى المدن الجزائرية من هذه العملية، فقد جندت السلطة العسكرية الاستعمارية 30.000 شرطي و125000 عنصرًا في مراكز الاستخبارات، الذين يعملون بمكاتب (S.A.S)، والمكتب الثاني (للتجسس والمتابعة)، والمكتب الخامس (للدعاية المضادة)، وكان شعار هذه المكاتب: "استعمال كل شيء من أجل الحصول على المعلومة، واستغلالها فوراً" (خلاصي، 1994، الصفحات 192-193). بالإضافة الى تشكيل ثلاثة كتائب من قوات الشرطة، وتدعيمها بمختلف أنواع الأسلحة والعتاد، ثم وضعها تحت تصرف القيادة البرية المحلية، المسؤولة عن حفظ الأمن (Alain، و Vincent، صفحة 276) لتدعيم القوافل العسكرية، وفتح العديد من الطرق، للوصول الى السفوح الشمالية، مثل ناحية "بوحمامة" وما بعدها، والاقتراب أيضاً من السفوح الجبلية الجنوبية (E.B. Et J.-L., 2012, p. 25). وبذلك يكون الجيش الفرنسي قد تمكن من الوصول الى عمق الاوراس، والجهة الشرقية منه في هذه الفترة.

وإذا كنا مازلنا نتحدث عن التعزيزات العسكرية في الجزائر، فقد جندت فرنسا تعزيزات كبيرة من سلاح الطيران، تمثلت في 45000 عسكري، مدعمين ب 3000 طائرة حربية، و30.000 عسكري من سلاح البحرية، يشرف عليهم 549 جنرالاً، و1740 عقيداً، وكان قد لقي منهم 30.000 عسكري مصرعه، وجرح منهم 85000 عسكري (خلاصي، 1994، صفحة 192)، أثناء وقوعهم في كمائن مختلفة لجيش التحرير الوطنيين، في إطار حرب العصابات، التي انتهجها جيش التحرير الوطني، عقب اندلاع الكفاح المسلح في نوفمبر 1954م

ورغم القوة العددية، والامكانيات الضخمة للجيش الاستعماري الفرنسي، في مواجهة الثورة التحريرية منذ بدايتها الى نهاية سنة 1955م، وامتلاكه للعناصر المحترفة في صفوفه، إلا أنه قد واجهته صعوبات كبيرة، فبالإضافة الى التضاريس الصعبة، فإن الجيش الفرنسي كان يفتقر الى تكتيكات حرب العصابات، ولذلك اضطر جيش الاحتياط الفرنسي الملتحق بالجزائر خلال عام 1956م، إلى تلقي تدريبات عسكرية جديدة لأفراده (Martin S, Martin, & J. F. V., 2002, p. 13). تتماشى مع ظروف الحرب في المنطقة، وطبيعتها الجغرافية الصعبة والمتشعبة، التي ارهقته وتسببت له في خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، رغم تكتم الجانب الفرنسي على هذه الخسائر.

وهذا الطرح، تؤكد بعض الكتابات الأجنبية، حيث وصفت الوضع في الجزائر في أواخر سنة 1956م، بأنه من أكبر الصراعات التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن الحكومة الفرنسية لم تعترف رسمياً بحقيقة هذه "الحرب"، واستمرت في إصرارها على استخدام العبارات المملّفة، مثل "الوضع" أو "الأحداث" في الجزائر، واستمرت أيضاً في إرسال التعزيزات العسكرية، والتي بلغت خلال عام 1956 - فقط - ما يقارب من نصف مليون (500.000) عسكري، ضمن خطة استراتيجية متكاملة للقضاء على الثورة، أطلقت عليها اسم "الشبكة"، قامت خلالها على تقسيم البلاد بأكملها إلى حاميات عسكرية (Jeffrey, 2016, p. 38). وتزامنت هذه العملية مع حملة أخرى، تمثلت في تجنيد عناصر الحركي، وكان قد تولى هذه المهمة في منطقة الأوراس، العالم المتخصص في الأثنية العرقية "جان سيرفر" (Jean Server)، والذي كانت له معرفة سابقة بعبادات وتقاليد سكان المنطقة، حيث استغل بعض الخلافات الحاصلة بين الأعراس، فقام بتنظيم عدة مليشيات مسلحة في منطقة الأوراس، غير أن هذه العملية وجدت تحفظاً كبيراً من طرف الكولون، حيث عارضوا تسليح السكان من الأهالي (Jeffrey, 2016, p. 120). وذلك خوفاً من أن تتحول هذه العملية إلى نتائج عكسية، وتستخدم ضد القوات الفرنسية، وتشير الإحصائيات الرسمية لهؤلاء الحركي في منطقة الأوراس، إلى الارتفاع الملحوظ في عددهم، حيث زاد من (3400) حركي في عام 1954م، إلى (10.000) حركي في نهاية حرب التحرير (Jeffrey, 2016, p. 120). وهو دليل آخر على فشل الجيش الفرنسي في القضاء على التنظيم الثوري في المنطقة، ولجؤه إلى تدعيم الجيش الفرنسي بعناصر العملاء، وفرضه للأحكام الاستثنائية في المنطقة.

2-2- إعلان حالة الطوارئ

بعد فشل العمليات العسكرية في منطقة الأوراس، شرعت السلطات العسكرية الفرنسية في انتهاج طرق أخرى لخلق الثورة في منطقة الأوراس، فقد استطاع الحاكم العام جاك سوستيل (Jacques Soustelle) - بالضغط على الحكومة الفرنسية، من أجل استصدار قرار إعلان حالة الطوارئ، والذي شرع في تطبيقه ابتداءً من 03 أبريل 1955، حيث أعطي هذا القرار الضوء الأخضر للجيش الفرنسي بتكثيف الهجمات العسكرية على منطقة الأوراس، ولهذا الغرض استدعى أحسن الضباط الفرنسيين، من أصحاب الخبرة في حرب العصابات مثل الجنرال بارلانج (general barlang) (الزيري، 1984، صفحة 126)، الذي عُين في منطقة الأوراس في شهر ماي 1955م، بصفته قائداً مدنياً وعسكرياً، وأعطيت له كل الصلاحيات في إدارة شؤون منطقة الأوراس (Gallissot, 2010, p. 11). خاصة وأن له خلفية تاريخية في هذه المنطقة، وهو المشهور بتزوير الانتخابات في الجزائر.

وهذا الطرح تؤكد التقارير العسكرية الفرنسية، حيث ذكرت أن تنفيذ حالة الطوارئ الأولى، تزامن مع وصول ضباط شؤون السكان الأصليين في أبريل 1955م (A.N.O.M & N° 31/4111)، واقتصر تنفيذها في البداية في مناطق محدودة من الأوراس مثل "باتنة"، و"بسكرة"، و"جنوب تبسة"، وفي "المنطقة الحدودية"، لتضييق الخناق على الثورة، وعزل الأوراس عن منطقة وادي سوف، والجنوب

التونسي، وقطع الطريق أمام قوافل السلاح، القادمة من القطر الليبي الشقيق (مناصرية، 2013، صفحة 97). بهدف تجفيف منابع الثورة من كل الجهات.

وهذا الطرح تؤكدُه أيضا بعض الروايات الفرنسية التي ذكرت: أن قانون حالة الطوارئ، اعتمد في منطقة الاوراس بعد خمسة أشهر من اندلاع الثورة الجزائرية، من اجل وقف الهجمات المتكررة ضد المصالح الاستعمارية الفرنسية في المنطقة (Thénault, 2007, p. 63)، قبل أن يتم تعميمه على بقية التراب الوطني في 30 أوت 1955، حيث أخضعت المناطق المدنية الى سلطة الجيش، وهو الأمر الذي تسبب في معاناة كبيرة للسكان الأبرياء (Khane, 2002, p. 14)؛ جراء الاعمال التعسفية والقمعية للجيش الفرنسي في مختلف المناطق، التي تشهد نشاطا عسكريا.

ولتوسيع سياسة القمع؛ فقد نصت المادة الثانية عشرة من قانون حالة الطوارئ، على إعطاء الصلاحيات للمحكمة العسكرية، لكي تنظر في الجرائم التي ارتكبت بعد 30 أكتوبر 1954، في الدوائر القضائية في كل من «باتنة، وقالة، وتيزي وزو»، ومنح سلطات استثنائية للحاكم العام وعمال العمالات، لقمع السكان، هذا الى جانب توسيع العمل بحالة الطوارئ، لتشمل الجزائريين المقيمين في فرنسا، في الوقت الذي ينص فيه القانون المؤسس لحالة الطوارئ: على أن العمل بذلك يشمل فقط التراب الجزائري (بن مرسل، د.س، صفحة 109). ولقد أصيبت الثورة بضربات عنيفة، نتيجة عمليات الإبادة، وحالات الحصار، كما تسببت في تقلص العمليات الهجومية للثوار، لتفصح المجال امام الدعاية الفرنسية في الداخل والخارج، معلنة: القضاء على ما أسمتهم ب "الخارجين عن القانون وقطاع الطرق"، وهللت كثيرا لاعتقال القائد "مصطفى بن بولعيد"، واستشهاد قائد المنطقة الثانية "ديدوش مراد" في 18 فيفري 1955 (بلخرشوش، 2016، صفحة 109)؛ على إثر اشتباك عنيف قرب ناحية (اسمندو) في شمال قسنطينة.

غير أن هذا الطرح تكذبه التقارير الفرنسية نفسها، حيث اعترفت ضمينا أن فرض حالة الطوارئ في المنطقة، لم يأتي بالنتائج المرجوة منه، ذلك أن المقاتلين في الاوراس، لم يبقوا ثابتين في مواقعهم فحسب، بل واصلوا نشاطهم وتقدمهم، والأكثر من ذلك فقد احتلوا مواقع جديدة أكثر ملائمة، بالقرب من الحدود التونسية، وكذا المناطق المجاورة لناحية تبسة، كما أن المناطق الواقعة في شمال الغرب القسنطيني مباشرة، أصبحت مواتية للعمل الثوري"، واعترفت أن تطبيق هذه الإجراءات لم يكن كافيا لرفع معنويات المستوطنين الأوروبيين، حيث اصبح البعض منهم يفكر في العودة إلى فرنسا، وأكدت على أن الكثير منهم قد استقروا في فرنسا؛ خوفا على مستقبلهم (A.N.O.M & N° 31/4111). نظرا لحالة اللاأمن، الذي أحدثته الثورة التحريرية، على كامل التراب الوطني الجزائري.

إن هذا الفشل الذريع في القضاء على الثورة؛ دفع السلطة الاستعمارية الفرنسية، إلى اتخاذ إجراءات قمعية جديدة، تمثلت في تشكيل القوة الخاصة (F S)، والتي اعتمدتها في بداية الثورة (Khane, 2002, p. 14)، حيث ضاعفت من أنشطتها القمعية في المدن والقرى الجزائرية (Martin S, 2002, p. 176)، ورغم أن عمليات القمع مست كل أطراف المجتمع الجزائري. إلا أنها منيت بالفشل الذريع تحت ضربات الثورة، وهذا باعتراف التقارير العسكرية الفرنسية، الصادرة في 5 مارس 1955، حيث أكدت على خطورة الوضع في منطقة الأوراس -النمامشة، واعترفت بقوة تنظيمها الثوري، الذي استطاع أن يحطم كل ما يرمز إلى الاستعمار الفرنسي في المراكز الحضرية، متسببا في ضغط سياسي وسيكولوجي، دفع إلى ارتداد العديد من القياد، والمنتخبين في الإدارة الفرنسية (قندل، 2006، صفحة 26)، وهو دليل آخر على قوة الثورة، وتنظيماتها السياسية، والعسكرية، والشعبية في منطقة الأوراس.

3-الحرب النفسية

3-1-بناء المعتقلات والسجون

استمرارا لاستخدام مختلف الوسائل القمعية، من أجل القضاء على الثورة، التي شهدت انتشار واسعاً في منطقة الأوراس، سارعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى تشييد السجون والمعتقلات، لفصل الشعب عن الثورة وافشالها، ومن أشهر هذه المعتقلات نذكر: معتقل (شلال) ومعتقل (الجرف) بالمسيلة، ومعتقل (قصر الطير) بين سطيف وعين ولمان، وغيرها، رُجَّ فيها الكثير من أبناء المنطق، فكانوا عرضة لشتى أنواع التعذيب، من طرف ضباط فرنسيين تخرجوا من مراكز تدريب خاصة لهذا الغرض (فيلاي، (د،س،ن)، صفحة 183). ورغم إنكار الحكومة الاستعمارية الفرنسية لممارسة التعذيب، إلا أن أمرها ما لبث أن انكشف، حينما ندد به بعض الكتاب الفرنسيين مثل: "بيير هنري سيمون، وبيرقا، واندري فليب، وكابتان"، وغيرهم كثير، ورغم اعترافها بوقوع التعذيب فقد لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى أساليب التسويق، والدفاع عنه (جبهة التحرير الوطني، 1957، صفحة 2)، باستخدام كل المبررات الواهية، للتغطية على هذا الأسلوب القمعي، الذي تقوم به إدارة الاحتلال ضد الشعب.

3-2-تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية

بعد مرور أشهر قليلة على اندلاع الثورة، واتساع رقعتها، وبهدف اخضاع الشعب بالقوة، وافقت الحكومة الفرنسية على مبدأ المسؤولية الجماعية، وإطلاق يد العسكريين الفرنسيين في تطبيقه حسب ما يناسب هواهم، وحسب الجنرال شارير، فإن المسؤولية الجماعية، تعني: القاء القبض على كل رجال القرية، وإرسالهم إلى المحتشدات، انتقاماً منهم، بعد كل عملية تستهدف المصالح الفرنسية، بينما يفسرها الجنرال بوفر: في تهديم القرية بأكملها، كرد فعل على قتل جندي فرنسي واحد (الزيري، 1984،

(صفحة 128)، وهذا الطرح تؤكد شهادة أحد الجنود الفرنسيين، الذين عملوا في منطقة الاوراس، حيث اعترف هذا الأخير: بتنفيذ الكثير من العمليات الانتقامية، ضد السكان الأبرياء من المدنيين (Pucheu, S,A,P, p. 68)، غير أن السلطات الاستعمارية الفرنسية تعمدت إخفاءها، خوفا من الفضائح التي قد تطلها من بعض الصحف، مثل صحيفة "لوموند، والمجلات الأسبوعية مثل "كونتي كريتيان"، و"فرانس اوبسارفاتوار" - *Observateur* و *Express* (Martin S, Martin, & J. F. V., 2002, p. 5).

وكان الهدف من هذه السياسة الإجرامية، هو قتل روح المقاومة عند الجزائريين، وإضعاف معنوياتهم؛ من أجل القضاء على الثورة. ورغم قساوة هذه الإجراءات، إلا أنها فشلت، وكانت نتائجها عكسية. وهو ما تؤكد التقارير الاستعمارية الفرنسية (A.N.O.M & N° 31/4111)، الصادرة في يوم 30 سبتمبر 1955م، حيث اعترفت صراحة: أن العمليات العسكرية الواسعة في الاوراس، نتج عنها انعكاسات سلبية، وتجلت ذلك في مظاهر الخوف والرعب بين أوساط السكان، الذين وجدوا أنفسهم بدون حماية، ومهددين من كل الجوانب، فغادروا مساكنهم، والتحقوا بالمجاهدين في الجبال القريبة من دواويرهم وأعراسهم (A.N.O.M & N° 31/4111). وهو ما شكل إضافة لجيش التحرير من الناحية العددية.

3-3- إجراءات العزل والتطويق

مع مرور الوقت، أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية، أن الثورة الجزائرية تستمد قوتها واستمرارها من أبناء شعبها، الذين منحوها كل ما يملكون من جهدهم وقوتهم؛ فسارعت إلى عزله عن الثورة، وذلك باتخاذ قرار التهجير القسري، لسكان الريف في القرى والمداشر، وتجميعه في معسكرات مغلقة ومحروسة، عُرفت بـ "لمحتشدات"، وهي أماكن تفتقر لأدنى شروط الحياة. ويصف أحد الكتاب الفرنسيين هذه المحتشدات: بأنها مستوطنات غير طبيعية، أقيمت في أماكن حددتها السلطات الاستعمارية، وأحاطتها بأسلاك شائكة، تضم جموع من الناس، غير مدانين قضائيا، هجروا غصبا من أراضيهم، وفرضت عليها حراسة مشددة، بهدف عزل الشعب عن الثورة، وقطع كل أشكال الدعم عن المجاهدين، للحيلولة دون قيامهم بمهاجمة المصالح الفرنسية، ومنشأتها المدنية والعسكرية (Fabien, 2012, p. 36). كما عُرفت هذه المحتشدات محليا باسم "السلك نظرا للأسلاك الشائكة التي كانت تحيط بها من كل جانب.

ويعتبر تشريد السكان المدنيين من أكثر الحقائق إثارة خلال ثورة التحرير في منطقة الاوراس، حيث أخضعت لهذه التدابير، قبل أن تشهد تعميما في المناطق الأخرى من البلاد (C.R.A.S.C. B.P,

(199, p. 2020)، وكانت هذه العملية قد سبقت قانون حالة الطوارئ، الذي صدر في 3 أبريل 1955م. ففي 20 نوفمبر 1954 أُتخذ القرار بإجبار السكان على مغادرة قراهم، وأُعلنت هذه العملية عن طريق الصحافة الفرنسية في الجزائر، حيث نقلت صحيفة صدى قسنطينة، الأمر بإخلاء دواوير كل من: "وادي لبيض، ووادي عبيد، واشمول، وكيمل، وادي الطاقة، وغسيرة، وزلاطو، الملحقة ببلدية أريس المختلطة، ودواير يابوس" في بلدية خنشلة المختلطة، وحددت له موعد لا يتجاوز 21 نوفمبر على الساعة السادسة مساءً (C.R.A.S.C. B.P, 2020, p. 199). كحد أقصى للإخلاء

وادعت السلطات الاستعمارية الفرنسية: أن الغرض من تجميع سكان الأرياف: هو لحمايتهم من الثوار، وتسهيل العمليات العسكرية في المناطق "التي تم إخلاؤها"، والسيطرة المباشرة على سكان الريف، ومراقبة تحركاتهم (Fabien, 2012)، ومنعهم من تقديم الدعم اللوجستي للثوار في هذه المناطق، التي تعتبر "بيئة خصبة" للثورة (Isolating, 2002, p. 131) حيث يتكاثر النشاط الثوري ضد الأهداف الفرنسية.

بدأت عملية النزوح السكاني في منطقة الأوراس في 26 نوفمبر 1954م، حيث أعلنت الصحافة في اليوم التالي: أن نصف سكان دواوير شمال الأوراس قد غادروا مساكنهم (C.R.A.S.C. B.P, 2020, p. 201)، بعد أن أحرق الجيش الفرنسي منازلهم، واستولى على ممتلكاتهم. (Irwin M., p. 14)، فاضطر السكان للفرار من القصف المكثف للمنطقة، تطبيقاً لمبدأ المسؤولية الجماعية، الذي تم إقراره من طرف سلطة الاحتلال قبل 20 نوفمبر. كما نفذ الجيش الفرنسي عملية "نار السماء" في 10 و11 نوفمبر 1954م، حيث قصفت قرية تيغزة فريج مرتين، مما أجبر سكانها على مغادرتها بعد إعلانها منطقة محظورة (C.R.A.S.C. B.P, 2020, p. 202)، وتزامنت هذه الأحداث مع زيارة وزير الداخلية فرانسوا ميتران (François Mitterrand) لمنطقة الأوراس (Gallissot, 2010, p. 11) خلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر 1954م.

تجدد الإشارة أن قرار ترحيل سكان الأرياف، تمّ بناء على طلب الجنرال بول شاريريير (Paul charrière)، القائد العام للجيش الفرنسي، بعد أن تم توقيعه من طرف محافظ قسنطينة، بيير دوبوش (Pierre Debauche)، وتزامن هذا القرار مع القصف المكثف للقرى ومدائن الأوراس، بداية من 10 و11 نوفمبر 1954م، مما أدى إلى تدمير قرى بكاملها، وإبعاد السكان إلى مخيمات خاصة، كانت قد أنشئت لهذا الغرض في بلدية خنشلة المختلطة، في أواخر شهر نوفمبر وبداية ديسمبر 1954م (Gallissot, 2010, p. 11)، وبناءً عليه، بدأت عمليات الترحيل القسري للسكان في منطقة الأوراس. ففي 22 نوفمبر 1954، دعا (فيجي دي ريجي، وراي)، (Vigie de Régie et Rey) على التوالي مديرا بلديتي خنشلة، وأريس المختلطتين، سكان الدواوير الذين يعتبرون مشبوهين، مثل "اشمول ويابوس، وتاوازيانت، وشليا، وميلاغو، والولجة، زلاطو، وتاجموت، وكيمل" إلى إخلاء قراهم،

المخطط الاستعماري الفرنسي لضرب الثورة في منطقة الاوراس 1954-1955م

وأخبروهم بمناطق التجميع التي حددها الجيش الفرنسي. وهكذا تم ترحيل ما لا يقل عن أربعة عشرة (14) دوارا في بلدية أريس المختلطة وحدها، (C.R.A.S.C. B.P, 2020, pp. 203-204)، وشملت هذه العملية مختلف دواوير الاوراس مثل : دوار تاغوست وبوزينة، دوار ثنية العابد، وقرية ثلاث، دوار النوادر، وشير، دوار بوحمار، ودوار مركونة، فم الطوب، وأريس، وتكوت، وتيفلفال، وبانيان، ومشونش، وقرية أولاش، وتاجموت، ودوار الوسطية، وسيدي على، والدرمون. اما بلدية خنشلة المختلطة، فإن سكان دوار يابوس، والولجة، وطامزا، وشليا، وميلاغو، وتاوزيانت، سيكونون أول من يغادر منازلهم (C.R.A.S.C. B.P, 2020, pp. 203-204).

ومع بداية شهر ماي 1955 أصبحت عملية الترحيل امرا روتينيا، حيث أنشأت تجمعات سكانية في العديد من القرى مثل: مشونش، وخنقة سيدي ناجي، وبسكرة، وقدر عدد المرحلين 2000 نسمة وضعوا في الخيام، أما بقية المناطق فشملت نسب مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

المنطقة	عدد المرحلين	لنسبة المئوية من اجمالي عدد السكان	السنة
بسكرة	15000	8.6 %	شهر جاني 1955م
باتنة	24000	25.5 %	// //
خنشلة	3500	5.31 %	// //

وتجدر الإشارة الى أن بعض هذه التجمعات، لم تفرض من طرف السلطات الاستعمارية مباشرة، ولكنها ظهرت بشكل عفوي، نتيجة عملية الفرار الجماعي للسكان؛ بسبب القصف العنيف على القرى والمداشر، مثل ما حصل في قرية (غسيرة) (E.B. Et J.-L., 2012). وقرى أخرى دمرت عن آخرها.

ومع حلول منتصف ديسمبر 1955، تجاوز عدد السكان النازحين قسراً في بلدية خنشلة المختلطة 22,000 نسمة، من بينهم شيوخ ونساء وأطفال، في حين كان إجمالي عدد سكان البلدية عام 1954 يبلغ 89,810 نسمة. ووفقاً لهذه الأرقام، تأثراً ما يقارب ربع السكان من الهجرة القسرية، في غضون شهرين فقط (نوفمبر إلى ديسمبر 1954). وخلال شهر جانفي 1955، تم توزيع هؤلاء السكان النازحين في عدة مناطق احتياطية في بلدية خنشلة المختلطة (C.R.A.S.C. B.P, 2020, p. 203)، كما هو موضح في الجدول التالي:

منطقة النزوح	عدد النازحين	سنة النزوح
دوار شليا	2477 نازح	جانفي سنة 1955م
دوار الولجة	3653 نازح	// //

قيود عمراوي

// //	6440 نازح	شمال دوار طامزة وجنوبها
// //	3830 نازح	دوار تاويزيانت
// //	4147 نازح	دوار يابوس
// //	700 نازح	دوار الرميطة وبئر بوساحة
// //	432 نازح	دوار أولاد فاضل وتوفانة وأولاد خلوف ومتوسة
// //	100 عائلة	ناحية ايدقاركي (قايس)

استمرت هذه الإجراءات بمنطقة الأوراس خلال عام 1955، دون تحديد أي مبدأ عام: فقد ظهرت لأول مرة في توجيهات الجنرال بارلانج (général barlong)، الذي كان يعتقد أن تعزيز الإدارة الاستعمارية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الدمج، فمند شهر جانفي 1956 اقترح تعميم هذه الاستراتيجية، من أجل تسهيل "الاتصال" بين السكان والإدارة (Fabien, 2012).

وبين عامي 1956 و 1957، أعيد صياغة برامج "التجميع"، ونُشر على نطاق واسع، كأداة من أدوات "الحرب المضادة للثورة"، والتي كانت حتى ذلك الحين تقتصر أساساً على منطقة الأوراس، قبل أن يتم توسيعها في النصف الأول من سنة 1957، لتشمل مناطق مختلفة من الشمال القسنطيني، و تم ذلك بأمر من مورييس بابون (Maurice Papon) حاكم قسنطينة، ثم توسعت في الأشهر التالية، لتشمل مختلف مناطق الجزائر، بناءً على تعليمات الجنرال راؤول سالان (Raoul Salan)، الضابط السابق في الهند الصينية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر، منذ شهر نوفمبر 1956. وبعد أن أظهرت هذه العملية نجاح كبيراً، تم تدعيمها بمجموعات من عناصر الحركي، يشرف على كل مجموعة ملازم أول من الجيش الفرنسي، قبل تعميمها في جميع نواحي الأوراس (دومنيك ، د. س، صفحة 184)، حيث شهدت هذه المراكز ارتفاعاً ملفتاً في عددها، وارتفع من 160 مركز في بداية سنة 1956 إلى 568 مركز في نوفمبر 1957، ليصل إلى 679 مركز مع نهاية 1958 (فندل، 2006، صفحة 25).

وحول تسيير المحتل الفرنسي، وراء جرائمه في الجزائر، يقول الجغرافي الفرنسي (كلود بطايون) (Claude Bataillon): على الرغم من أن أول معسكرات إعادة التجميع، تم تنظيمها في وقت مبكر من عام 1955 في منطقة الأوراس، إلا أن الكشف عن وجودها رسمياً، لم يتم إلا في 12 مارس 1959، وأن هذه العملية تمت دون أخذ أي نوع من الاحتياطات، بحيث شردت السكان عن أراضيهم، وحرمتهم من أبسط سبل عيشهم ومصدر رزقهم (Claude, 2012, p. 28).

لقد كان الهدف من وراء كل هذه التدابير، هو الحد من عزيمة المقاومة لدى الشعب الجزائري، وإبعاده عن الثورة، ولكن -لسوء حظ المحتل- فإن نتائجها كانت عكسية، فالمحتشدات التي ضمت مئات المواطنين في الأسابيع الأولى من الثورة، تحولت بكل بساطة إلى مراكز (تكوين سياسي وعقائدي)، ومراكز (تدريب عسكري)، و(مدارس إعلامية وثقافية) ما كان للثورة أن تنشأ في تلك الظروف، ذلك

أن معظم المعتقلين عند خروجهم من هذه المحتشدات، كانوا يسارعون الى الالتحاق مباشرة بصفوف جيش التحرير الوطني (الزيري، 1984، صفحة 129)، وأمام هذا الفشل الذريع في القضاء على الثورة؛ بدأت سلطة الاحتلال الفرنسي في تنفيذ بعض المشاريع السياسية، والتي لا تقل خطورتها على الثورة من الإجراءات العسكرية.

4-الإجراءات السياسية

4-1-مشروع سوستال

قام مهندس فرانس-قبل سقوط حكومته في فيفري 1955م- بتعيين جاك سو ستال (Jacques Soustelle)، حاكم عام على الجزائر، فطرح هذا الأخير مشروعه المبني على فكرة "التكامل"، دع فيه الى: اندماج كامل -سياسي، واقتصادي - للجزائر مع فرنسا (Naylor, p. 32)، وفق صيغة تعترف بالخصوصية الجزائرية، وتحقق المساواة بين السكان في المجال السياسي، وان تأخذ الجزائر حصتها في البرلمان الفرنسي، من خلال تمثيلها في المجلسين، وفق نسبة سكانها، ولم يعارض فكرة الحل الفدرالي، لكنه لاحظ أن فرنسا لا تملك الإطار المناسب لهذا النوع من النظام (بلحاج، 2010، صفحة 71).

وحول هذا المشروع يذكر الكاتب الفرنسي " ج. سيمون" (Jack Simon): أن "سو ستال" قد اقتبس هذه الفكرة من التجربة المكسيكية، وهي أسلوب سياسي، يهدف الى دمج سكان الريف في الحياة المدنية، مع احترام شخصيتهم الثقافية، حيث وجد في هذه الطريقة تشابه كبير - حسب رأيه- بينها وبين وضع المسلمين في الجزائر (Simon, 2016, p. 38)، فبدأ بالتنسيق مع أحد مساعديه، وهو المقدم فيليكس مونتاي (Felix Montiel) - هذا الأخير - الذي كُلف بربط الاتصال مع بعض الوطنيين الجزائريين (حربي، 1994، صفحة 145). مثل بعض التيارات السياسية لطرح هذه الفكرة.

وعلى هذا الأساس، قام فيليكس مونتاي (Felix Monteil) في يوم 22 فيفري 1955م، بتسليم مذكرة الى ج. سو ستال (Jacques Soustelle)، تحمل عنوان: " من أجل حل سلمي لحركة "التمرد" في الاوراس"، وقد وصف فيها الوضع السياسي بالخطير، وسيتدهور أكثر؛ إذا لم تُتخذ القرارات اللازمة لإنقاذ الوضع، والتمهيد للوضع النهائي في المستقبل، وعليه فلا بد من إجراء حوار مباشر مع جميع القوى السياسية الجزائرية" لتمهيد الطريق أمام المفاوضات النهائية-التفاوض المناسب - على الطريقة التونسية. وتنفيذا لهذه الخطة التقى فيليكس مونتاي (Felix Monteil) في سان أوجين، بالشيخ "الطيب العقبي"، أحد رواد الإصلاح، والشيخ "خير الدين"، ورئيس تحرير صحيفة البصائر "توفيق المدني" (Simon, 2016, p. 38)، بالإضافة الى بعض الشخصيات الأخرى على مختلف توجهاتها مثل "أحمد فرنسيس" ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و"شرشالي" عن المركزين، و"وقواق" عن المصاليين (حربي، 1994، صفحة 145)، وهذا الطرح يؤكده الكاتب الفرنسي ج. سيمون، ويضيف: أن

هذا اللقاء تم في 28 مارس 1955م، واعتبر من الأهداف التي حققها فيليكس مونتاي (Simon, 2016, p. 38)

ورغم أن هذه اللقاءات لا تحمل أية صيغة تفاوضية، ولم تسفر عن أية نتيجة، إلا أنها لقيت استياء من كلى الطرفين (المستوطنين من جهة، وجبهة التحرير من جهة أخرى)، حيث وصل الأمر في الجبهة إلى حد توجيه تهمة الخيانة إلى الشخصيات السياسية الجزائرية (Branche, 2014, p. 20)، التي شاركت في هذه اللقاءات مع الفرنسيين

لقد كان هدف سو ستال (Jacques Soustelle) من هذه الخطوة: هو تحقيق السيطرة على السكان المسلمين، من خلال إصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة، مع إمكانية تنفيذها في الجزائر (بلحاج، 2010، صفحة 72) خلال سنة 1955، شريطة ألا تشمل الاندماج، وفي مارس 1955م، طرح خطته على الحكومة، وضمنها بطلب غلاف مالي هام، من أجل وضع برنامج خاص لهذه العملية، وفقا للنتائج المتحصل عليها، من خلال زيارته - (Jacques Soustelle) - إلى منطقة الاوراس، (Simon, 2016, p. 39). حيث وقف هناك على "الصعوبات" الكبيرة، والواقع المزري، والبؤس الذي يعيشه سكان هذه المنطقة.

وللمضي قدماً في حل المشكلة، حدد (Jacques Soustelle) هدفين أساسيين هما: الحفاظ على ثقة الشعب، من خلال تطبيق التدابير الاجتماعية والإدارية، والتعامل بصرامة مع أولئك الذين حملوا السلاح ضد الاحتلال الفرنسي، ومعاينة المتوطنون معهم بلارحمة. وبناء على هذه التقارير؛ تم تكليف الأخصائيين "جان سيرفر" (Jean Server) و"جيرمان تيون" (Germaine Tillion)، بتشكيل مراكز اجتماعية، لرعاية الفقراء من السكان (Simon, 2016, p. 40)، على أن تتكفل الأقسام الإدارية المتخصصة بالسكان المدنيين، وتقديم لهم المساعدة الطبية، وتهتم بتعليم أطفالهم (Branche, 2014, p. 20). إن ما يلاحظ على هذه الإجراءات: هو اعتقاد السلطة الاستعمارية، أن ثورة الجزائريين سببها الجوع والفقر، ولم تدرك أن القضية الجزائرية هي قضية وجود. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات الاستعمارية قد تبدو خارج أجواء الحرب والقتال، إلا أنها جزءاً أساسياً منه، لأنها تدخل ضمن استراتيجية شاملة للقضاء على الثورة، والحفاظ على الجزائر فرنسية.

ورغم استمرار ج. سو ستال (Jacques Soustelle) في محاولاته السياسية، وادعائه بأن الوضع في الجزائر يسير نحو التحسن، إلا أنه مني بالفشل الذريع، خاصة بعد هجمات 20 أوت 1955م، في الشمال القسنطيني، والتي شكلت منعرجاً حاسماً، وأدخلت كل الجزائريين في الحرب التحريرية (حربي، 1994، صفحة 146). لأن هذه الإصلاحات قديمة، وكان قد نص عليها قانون 20 سبتمبر سنة 1947م، المتضمن "الوضع التنظيمي للجزائر"، أي أن سو ستال كان لا يزال يطالب بتحقيق قانون 1947، الذي تجاوزه الزمن، ونسي أن القضية الجزائرية تتعلق بحركة ثورية، آخذة في التطور، يوماً بعد يوم (

(Simon, 2016, p. 39)، ومصممة -دون توقف- على تحقيق هدفها الأساسي، وهو استرجاع السيادة والاستقلال، باستخدام كل الوسائل الممكنة، وعلى رأسها الكفاح المسلح.

5-رد استراتيجية جيش التحرير في مواجهة المخططات الاستعمارية الفرنسية
التزمت الثورة في بدايتها بالكفاح المسلح، متخذة من حرب العصابات أسلوباً مناسباً لها، ومع توسع الثورة وانتشارها، نوعت الثورة من أساليبها، في مواجهة المخططات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار استراتيجية مضادة، لكل المخططات والمشاريع الاستعمارية الفرنسية.

5-1-أسلوب المواجهة العسكرية

ركزت الثورة في بدايتها، في منطقة الأوراس، على العمليات العسكرية؛ بهدف إحداث حالة من عدم الاستقرار، في الأوساط الاستعمارية الفرنسية، من خلال مهاجمة مختلف المصالح الاستعمارية في المنطقة، وتزامنت هذه العمليات مع نشر الوعي السياسي في الأوساط الشعبية، وحثهم على دعم الثورة مادياً ومعنوياً (مناصرة، 2013، صفحة 77). وتشجيع العناصر الشابة على الانخراط في العمل المسلح، والضرب بيد من حديد لكل الخونة والمناوئين للثورة ومع انتشار الثورة وتوسعها في الأوراس، شهد النشاط العسكري تطوراً نوعياً، حيث ارتفعت وتيرته من (200) عملية في شهر مارس 1955م، إلى (900) عملية ناجحة في شهر أكتوبر 1955م، ليصل إلى (2624) عملية في شهر مارس 1956م (Irwin M., p. 35)، أي أنه بلغ عشرة أضعاف كاملة، منذ انطلاق الثورة في 1 نوفمبر 1954م. وهو ما انعكس إيجاباً على الانتشار الواسع للثورة في كل جهات الأوراس، وهو ما دفع الجنرال (ج-الارد -J Allard) إلى القول: "إن الجانب العسكري قد حسم ضد الفرنسيين في المنطقة الأولى، وأنه لم يعد بإمكان العسكريين الفرنسيين تجاهل ذلك، وأصبح جيش التحرير أمراً واقعاً يدعمه الشعب" (مناصرة، 2013، صفحة 77). بفضل التنظيم الجيد، والسرية في العمل، والالتزام بالقوانين الصارمة للثورة في الأوراس.

وهذا الطرح، تؤكدته التقارير العسكرية الفرنسية، الصادرة في شهر سبتمبر 1955م، والتي اعترفت بقوة الأداء العسكري لجيش التحرير الوطني بمنطقة الأوراس -الناماشة، وأرجعته إلى قوة القيادة وتنظيماتها، والدعم الشعبي لها، وهذا على الرغم من النشاط المكثف للجيش الفرنسي. ولم تخفي هذه التقارير أيضاً سيطرة جيش التحرير على الوضع، ويتجلى ذلك في توسيع مجال نشاطهم، الذي امتد في الأوراس إلى نواحي (بلزمة، ومتليلي، ثم إلى ناحية الزيبان في غرب الأوراس)، فأصبحوا يشكلون تهديداً فعلياً للسكان الأوروبيين، ما جعل هؤلاء يعيشون حالة من

التوتر والإحباط، وانعكس ذلك على وجودهم الذي بدأ بتناقص، حيث لم يبق سوى عدد قليل في مزارع "البلاد"، وأصبح الكثير منهم يفكرون في العودة الى فرنسا، بعد حصولهم على التقاعد. ولم بعد سكان المدن واثقين من أنفسهم، ويتجلى ذلك في الطلبات الملحة على عناصر الحراسة من طرف سكان المدن والقرى والمزارع والمناجم والطرق (A.N.O.M & N° 31/4111)

ولقد انعكس هذا التطور في النشاط الثوري في المنطقة، على الزيادة في القدرات القتالية لجيش التحرير، حيث ارتفع عددهم بسرعة ملفتة، وتزامن هذا التطور مع الإجراءات الصارمة، والتعليمات الملزمة التي فرضتها الثورة على أفراد الشعب، ويتعلق الأمر بالخونة، والعملاء، والمندسين، والمناوئين للكفاح المسلح، (Irwin M., p. 35)، وهو ما يؤكد على قوة جيش التحرير في المنطقة، وتحسن أدائه في الميدان، من خلال نجاح الكمائن، وحسن تسيير المعارك الكبرى، خاصة في اختيار مكان وزمان المعركة.

2-5-الدعاية المضادة

الى جانب المواجهة المسلحة، ابتكرت الثورة أساليب أخرى في مواجهة المخططات الاستعمارية الفرنسية، وهي أسلوب الحرب النفسية، لمواجهة سياسة التظليل، التي مارستها الإدارة الاستعمارية في حربها، للقضاء على الثورة، ويتمثل هذا الأسلوب في: حرب الدعاية والدعاية المضادة.

وهي من الأسلحة المهمة، والأساسية في مواجهة العدو، وكان الهدف منها هو الرفع من معنويات جيش التحرير الوطني، والجماهير الشعبية، وكلف لهذا العمل رجال سياسيين، يقومون بنشر الأخبار المضادة للعدو، ودحض مزاعمه، وكل ما من شأنه أن يشجذ الهمم، ويحمس النفوس، لمواصلة معركة التحرير (المنظمة الوطنية للمجاهدين ، د. س، صفحة 100)، حتى النصر أو الاستشهاد، وتتم هذه العملية بواسطة المناشير، التي يتم طبعها وتوزيعها في كل مكان في المنطقة، لبث الرعب والخوف في نفوس الاستعمار وأعوانه.

وكانت المناشير الدعائية تكتب بلغات مختلفة (الإسبانية، والألمانية، والفرنسية)، ثم توزع في أوساط الجيش الفرنسي في منطقة الأوراس، لتوضح لهم الهدف الحقيقي من الثورة الجزائرية، ولكي يدركوا أن قضيتهم عادلة (مراردة ، 2014، صفحة 60). وشهدت منطقة الأوراس خلال سنة 1955م، نشاط دعائيا مكثفا، من خلال المناشير التي وزعت في أوساط الطابور المغربي-الذي بلغ تعداده في الربع الأول من سنة 1956 (5782) جنديا- وكانت تحمل شعار المغرب العربي الكبير، وتحثهم فيها على القيام بواجبهم " كمسلمين"، حيث جاء فيها: " التونسيون، والمغاربة، والجزائريون يدا واحدا، دعونا نسير نحو النصر، قضيتنا عادلة، والله معنا" (Ageron, 2000, p. 562).

والملاحظ على هذه المناشير، أنها كانت تهدف الى مخاطبة الضمير المغربي المشترك، ولذلك كانت توزع باسم جيش التحرير الوطني لشمال أفريقيا، الذي قدم نفسه كجيش كبير يتألف من: "جنود تونسيين، وجزائريين، ومغاربة"، مجهزين بأسلحة حديثة تم الاستيلاء عليها من الجنود الفرنسيين الذين وصفهم المنشور بالجبناء جاء فيه: "نحن نقاتل أيضا من أجل 2 300,000 كم²، التي غزاها أجدادنا في فرنسا. وتبدأ حدودها من: بواتييه، سانت إتيان، ليون، والمناطق المحيطة بجبال الألب وجبال البرانس"، وجاء في منشور آخر: "يا فرنسا سيكون مصيرك الهلاك على أيدينا، سترينا ديان بيان فو جديد في الجزائر، وسيكون اقوى بألف مرة من صديقتنا الهند الصينية". أما المنشورات الموجه للقومية وعناصر الحركي، فقد جاء فيها: "الذين يخدمون العدو: هم خونة، ويستحقون الموت". وجاء في المناشير الموجهة لعناصر القوات الخاصة الفرنسية، تحثهم على الاستقالة: "يحذر جيش التحرير الوطني، جميع (أشجار الصمغ)، من انهم سيموتون مثل الأوغاد، ... كل عائلاتهم ستذبح" (Simon, 2016, p. 44).

وفي هذا السياق أمرو قائد المنطقة الأولى بالنيابة "شهاني بشير" بتسليم بعض الأسرى وقبوا في يده، خطابا دعائيا حول المغزى الحقيقي من الثورة جاء فيه: "الشعب الجزائري لا يحارب الشعب الفرنسي، كما يقولون لكم، لكنه يريد الاستقلال". وطلب من كل أسير كتابة رسالة إلى عائلته، يذكر فيها بالمعاملة الحسنة التي يتلقاها من الثوار، وكانت هذه الرسائل قد نشرت لاحقا على صفحات: France Observateur et Alger Républicain فرنسا المراقبة والجزائر الجمهورية (Simon, 2016, p. 44) وهي تعبير عن الجانب الإنساني، الذي تتحلى به الثورة التحريرية.

وهذا الطرح تؤكدته التقارير العسكرية الفرنسية، حيث ذكرت: أن منشور آخر وزع باسم جيش التحرير جاء فيه: لقد شاركنا جميعا في تحرير البشرية من النازية. أيها الجنود الفرنسيون، عودوا إلى دياركم، ولسنا معتدين على بلدكم نحترمه. الجنود الجزائريون، والأوروبيون، أو المسلمون، ينضمون إلينا في القتال معاً. وإلى الأمام، جنباً إلى جنب وجنباً إلى جنب سندمر النظام البوليسي، والبولس الذي نعيش فيه، من أجل حياة الازدهار... تحيا الحرية... تعيا العدالة... تحيا ديمقراطية" (A.N.O.M & N° 31/4111). واستهدفت الدعاية أيضا عناصر القومية والحركي، ففي شهر ماي 1957م، حذر جيش التحرير هاته الفئة من الخونة، وأكد لهم فيها: "أن القومية والحركي، هم دائما الأقرب الى التصفية، وان انتصار الثورة سيكون قريبا، فسارعوا الى استعادة كرامتكم قبل فوات الأوان، ومن تخلف! فإن جيش التحرير لا يرحم" (Ageron, 2000, p. 562). كما توجهت الثورة بالخطاب الى الموظفين من الجزائريين في الإدارة الاستعمارية، وأمرتهم بالابتعاد عن خدمة الاستعمار، وبذلك استطاعت الثورة أن تباعد الهوة بين

الشعب الجزائري، والإدارة الاستعمارية، وأصبحت هذه الأخيرة عاجزة أمام ضربات الثورة، فلجأت إلى الانتقام من الشعب الأعزل في القرى، والمداشر، والدواوير الجزائرية لفك عزلتها (مناصرية، 2013، صفحة 80). وهي سياسة دأبت على انتهاجها فرنسا منذ غزوها الجزائر سنة 1830م.

والى جانب الدعاية المضادة للعدو، فقد ظهر في منطقة الأوراس، شكل جديد من أشكال الدعاية لصالح الثورة، تجسد في أوامر تلزم الشعب بتطبيقها، وقد اعترفت التقارير الاستعمارية الفرنسية الصادرة في شهر أفريل 1955م بهذا الإجراء الجديد، واعتبرته تهديدا حقيقيا لوجودها، حيث جاء في هذه التقارير، أن جيش التحرير فرض تعليمات صارمة - ولا سيما في المناطق الحضرية- يأمر فيها المواطنين بالامتناع الفوري عن استهلاك التبغ بجميع أنواعه، والتوقف عن الذهاب إلى دور السينما ومشاهدة الأفلام، والامتناع عن الجلوس في المقاهي والمحلات التجارية الفرنسية، والتوقف عن العمل بصفة نهائية مع الأوروبيين. واعترف هذا التقرير: بأن هذه التعليمات تم تنفيذها بنسبة 90% (A.N.O.M & N° 31/4111). وهي من الآليات المهمة التي تساهم بفعالية في إضعاف الاقتصاد الفرنسي الاستعماري.

ومن خلال تطبيق هذه الأوامر، سيُجمع الشعب على تضامنه ووقوفهم مع ثورته، كما أن هذه المقاطعة، ستظهر للعالم اجمع أن الشعب الجزائري ناضج، وأنه يعرف ما يريد وإلى أين هو ذاهب، وختم هذا الإعلان بعبارة: "يعيش التضامن الجزائري". "المجد والخلود لأولئك الذين ماتوا من أجل الجزائر الحرة والمستقلة" (Harbi, p. 105). وكانت هذه الأوامر الزامبية، وأن التقاعس عن تطبيقها سيؤدي حتما إلى عقوبة قاسية (Jeffrey, 2016, p. 45).

خاتمة:

نجحت جبهة التحرير الوطني بإمكانيتها البسيطة، في تفجير الثورة في موعدها ليلة أول نوفمبر 1954م، شملت مختلف مناطق البلاد، ومنها منطقة الأوراس، التي نجحت في تنظيم هجمات عسكرية ضد المصالح الاستعمارية، في مختلف نواحي المنطقة. أحدثت هزة عنيفة في الأوساط الاستعمارية الفرنسية، هذه الأخيرة، التي شرعت في اتخاذ جملة من الإجراءات القمعية الواسعة، تعرضت خلالها المنطقة إلى حرق وتدمير القرى والمداشر، وتهجير أهلها إلى مناطق معزولة، من أجل فصل الشعب عن الثورة، لإضعافها والقضاء عليها. إلا أن جيش التحرير في منطقة الأوراس، نجح في تنفيذ استراتيجية مضادة للمخططات الاستعمارية الفرنسية، جمع فيها بين العمل العسكري والسياسي والحرب النفسية، معتمدا في ذلك على أسلوب حرب العصابات، والتضاريس الصعبة التي تتميز بها المنطقة، حيث تمكن من السيطرة والتحكم في ميدان المعركة، وأخذ زمام المبادرة في التنفيذ.

وبعد فشل مخططها الانتقامي، لجأت السلطة الاستعمارية الفرنسية الى انتهاج أسلوب المناورة السياسية والتلويح بالإصلاح، بهدف تفجير الثورة من الداخل، غير أن هذه المحاولة منيت بالفشل، لأن الجزائريين كانوا يدركون جيدا، أن هذه الإجراءات: هي مجرد استمرار لسياسة التسويف والإلهاء، ألّفها الجزائريين، وتجاوزها الزمن، وأصبحت شيء من الماضي بعد نوفمبر 1954، مصممين على الاستمرار في المواجهة المسلحة، والتأسيس لمجتمع جزائري متماسك يصعب اختراقه، من اجل تحقيق الهدف الأساسي من الثورة، وهو طرد المستعمر، واسترجاع السيادة الوطنية بقوة السلاح.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

1. احمد بن مرسللي. (د.س). ثورة اول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1 نوفمبر 1954 1 ديسمبر 1955. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954.
2. (بلا تاريخ). التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع.
3. السعيد بلخرشوش. (2016). من قلب الثورة. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
4. المنظمة الوطنية للمجاهدين. (د. س). التقرير الجهوي للولاية الاولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل احداث الثورة التحريرية من 20 اوت 56 الى 31 ديسمبر 1958. الجزائر: دار الشهاب للطباعة والنشر.
5. جبهة التحرير الوطني. (5 سبتمبر، 1957). جريدة المجاهد.
6. جمال قندل. (2006). خط موريس وشال على الحدود الجزائرية والتونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962 (المجلد 1). الجزائر، الجزائر: دار الضياء للنشر والتوزيع.
7. صالح بلحاج. (2010). تاريخ الثورة الجزائرية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
8. علي خلاصي. (7 نوفمبر، 1994). اساليب التعذيب والتنكيل التي مارسها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954-1962. مجلة التراث.
9. عمار جرمان. (2009). من حقائق جهادنا. الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
10. فرال دومنيك. (د. س). معركة جبال النمامشة 1954-1962 مثال ملموس عن حرب العصابات والحرب المضادة. (مسعود حاج مسعود، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.

11. محمد العربي الزيري. (1984). الثورة الجزائرية في عامها الاول، الجزائر (المجلد د ط). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
12. محمد حربي. (1994). الثورة الجزائرية سنوات المخاض. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
13. مختار فيلاي. (بلا تاريخ). المخططات الاستعمارية للضرب الثورة. باتنة: الشهاب للطباعة والنشر عمار قرفي.
14. مصطفى مرادة. (2014). شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، (مذكرات الرائد مصطفى مرادة " ابن النوى"، القائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية" أوراس النمامشة"، من أبريل 1969 الى ابريل 1960 (المجلد 2). (مسعود فلوسي، المترجمون) الجزائر: دار الهدى.
15. يوسف مناصرية. (2013). دراسات وابحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962. الجزائر، الجزائر: دار هومة.
16. زايد غسكالي. (د س). : كيمل والتاريخ،. الجزائر: شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. Ageron, C.-R. (2000). Centre National du Livre et de l'Ambassade de France à Alger.
2. Alexandra Alain ، و Jeanne Vincent . (بلا تاريخ). Etat Des Sources Relatives A L'Algérie. Sous La Direction De Conservateur Du Patrimoine.
3. Bataillon Claude. (13 Novembre, 2012). (Populations Rurales Algériennes): Encadrement Socio-Administratif Et Emigration». European Journal Of Geography [En Ligne : تم الاسترداد من : <http://Journals.Openedition.Org/Cybergeo/25580>
4. Harbi, M. (s.d.). Les archives de la révolution algérienne. alger: les éditions jeune Afrique.
- Irwin M. , W. (s.d.). : Les États-Unis Et La Guerre d'Algérie. (É. Philippe-, Trad(.
5. Khane, M. (2002). Le Monde's Coverage Of The Army And Civil Liberties During The Algerian War, (1954–1958). Dans Martin S. , Alexander, Martin Evans, & J. F. V. Keiger, Algerian War And The French Army, 1954–1962 (Vol. First Published). New York: Experiences, Images, Testimonies.
6. Mansour Rahal.(بلا تاريخ) .
7. Pucheu , J. (s.d.). Un An Dans Les Aurès. 1956-1957, Les Crimes De L'armée Française Algérie 1954-1962. La Découverte.
8. Rahal, M. (2000). Les Maquisards, Page De Maquis Des Aurès Durant La Guerre De Libération. Alger: Entreprise De Presse (Ech- Chourouk.)

9. Rene, G. (1987, June 4). La Guerre D'Algérie, La Fin Des Secrets Et Le Secret D'une Guerre Doublement Nationale. Le Mouvement Sociale, pp. 69-107. doi:10.2307/3778521
10. Simon, J. (2016). Moustafa Ben Boulaïd Le Promoteur De la revolution algerien. Paris: Harmattan.
11. A.N.O.M, & N° 31/4111. (s.d.). Rapport Sur L'état D'esprit Des Populations, Mois D'avril 1955.
12. Branche, R. (2014). Prisonniers De LFN. Paris: Edition Payot Et Rivages.
13. C.R.A.S.C. B.P. (2020, 05 08-). Zones Interdites Et Camps De Regroupement Dans l'Aurès 1954-1962. C.R.A.S.C. Récupéré sur [Http://Www.Crasc.Dz](http://www.Crasc.Dz)
14. E.B. Et J.-L., B. (2012, Décembre 01). Encyclopédie Berbère. Récupéré sur [Http://Journals.Openedition.Org/Encyclopedieberbere/1226](http://Journals.Openedition.Org/Encyclopedieberbere/1226) ; P;25: [Http://Journals.Openedition.Org/Encyclopedieberbere/1226;P;25](http://Journals.Openedition.Org/Encyclopedieberbere/1226;P;25)
15. Fabien, S. (2012, Février 15). «Surveiller Et Moderniser. Les Camps De « Regroupement » De Ruraux Pendant La Guerre D'indépendance Algérienne ». Métropolitiques. Récupéré sur [Http://Www.Metropolitiques.Eu/Surveiller-Et-Moderniser-Les-Camps.Html](http://Www.Metropolitiques.Eu/Surveiller-Et-Moderniser-Les-Camps.Html)
16. Gallissot, r. (2010). : Pour L'histoire De La Guerre D'indépendance Célébration Héroïque Ou Histoire Totale. Ouvrages.Crasc.Dz. doi: '08L05L2020
17. Genèse de l'Algérie algérienne. (s.d.).
18. Isolating. (2002). The Algerian Rebellion And Destroying Armed Bands. Dans.. Martin S, The Algerian War And The French Army, 1954–62. New York : palgrave macmillan.
19. Jeffrey, J. (2016). Algeria, Decolonization, And The Third World Order. Oxford University Press.
20. Mansour Rahal.(بلا تاريخ) .
21. Martin S, A., Martin, E., & J. F. V., K. (2002). The Algerian War And The. Experiences, Images, Testimonies.
22. Naylor, P. (s.d.). Historical Dictionary Of Algeria. Scarecrow Press.
23. Thénault, S. (2007, 1). «L'état D'urgence (1955-2005). De l'Algérie Coloniale A La France Contemporaine Destin D'une Loi », Le Mouvement Social, pp. 63-78. doi:10.3917/Lms.218.0063